

"EL OMMA"  
Tout ce qui concerne l'Administration doit être adressé au nom du Directeur:  
Hadj Ali ben Mustafa. Rue El Balghas N° 22 Tunis

انتقى امته اتمر بنوها الى \* سدري في الليالي للبلدية  
وفي الاقوام حكتهم خير قوم \* وفي القرآت كثر خير امته  
لصكري في اريانة العظمى هلال \* وساني الله الا انت يتصم

# الامة

نشرة مطبوعة اسلامية

جميع الرسائل يجب ان تكون باسم صاحب ومؤسس جريدة "الامة"  
الحاج علي بن مصطفى  
مندوق البوسطة عدد ٣٨١ تونس  
قيمة الاشتراك في القطر التونسي عن سنة ٢٠ فرنكا  
ونصفها لطلبة العلم  
وفي الخارج ٣٠ فرنكا والاعلانات يتفق في شأنها مع الادارة

## \* التجنيس نكت للعهد

للكتاب القدير الوطني الصادق الفاضل صاحب التوقيع

فتح باب التجنيس للتونسيين اقل ما فيه ان فرنسا تمنى ان يصير التونسيون في يوم ما فرنسيين. وهل هذا وحده لا يكفي لاثبات رغبة الحكومة الفرنسية في القضاء على الجنسية التونسية والدولة التي تلتها والتي اعترفت بها في المعاهدات واعلت احترامها فيها بل والدفاع عنها. وهل هذا وحده لا يكفي ايضا لاثبات ان هذه الرغبة - المرجحة التي لا يلزم ان نصفها - تناقض بوضوح تام معاهدات الصلح والمودة التي وقع توكيدها وتجديدها كما نص الفصل الاول مما يسمى معاهدة باردو

يقولون بعد هذا ان المشروع اختياري وقد كتبت الصحافة العربية عن قرائها هذا المعنى على رسلكم يا هؤلاء فان امته قضى المنقلب بيده على ارثاتها. ومسلك بيده الحديدية كل السط التي لها. وانزل عليها من طاروق عذابه ما جعلها بالية جالسة - امته كهذه لا تستطيع ان تمسك نفسها ولا تدفع بحكم الثور طلبا للجزولو كان بالمستعصات. سيما وقد فتح لها المنقلب ابواب المطامع للحصول على الحز واکثر منه متى دانت مشروعه وصارت من رعابله

لا يمكنكم ان تقولوا ان المشروع اختياري لان التونسي يستوطننا ليهادى حق ولاكرامة في جميع الادارات الدولية وحتى المعركات الحرة الفرنسية التي تتمتع بامتيازات لا تحده

لا يمكنكم ان تقولوا ان المشروع اختياري لان المحاكم التونسية عدلية وشريعة لا يلاقي فيها التونسي غير اذاعة الوقت والمال واشتباة الحق وضياغه بسبب قصص القانون واختلال النظام وتدخل الايدي الاجنبية في الحكم والاطلاق للمحاكم الشرعية في اختبار نصوص الاحكام بدل ان تضبط في عجلة متعجلة الحكم

هذه الحجة مفاجئة السائرة السالبة بمرادة الاحتلال وتحث رقابته هي التي تنوق التونسي مبهوتا وتجعله ساهيا عن خصائصه الادية والتاريخية وتسميه كل شيء حتى الله الذي الهمة الاسلام وانزله به نكاحا عليا  
ارفعوا اذا كنتم مخلصين في هذا المشروع - ارفعوا قبل كل شيء - حكاوس الضغط الاداري الاسود على الامته. واعطوها حريتها واختيارها وعند ذلك تكونون حسان اليمة ولو في الجملة حقيقة انما كنتم تريدون ان الاختيار قد ذكر بلفظها في نص المشروع فهنا ما لا يسوغ الحكم

بناطلكم فيه. غير اننا لا يلزم ان نكون نظريين الى هذا الحد. فان السياسة العملية التي تقع تحت اجسادنا كل يوم. والتي لا تجعل غصنها الا التونسيون. والتي اتم على علم تام منها - هي المعيار الوحيد الذي تؤزن به مفاركمكم وشار الاقوال وبديهة كهذه يصعب جدا ان يحس فهمها على (التأخير) الماسكين بيديهم على كل شيء غير انهم في استيلائهم لغيرهم يقومون احيانا في البلد الماشحك من حيث لا يشعرون

لم تكن مسألة التجنيس تجمعا في سير السياسة الفرنسية فهي سير على مبدأ ثابت هو الاطلاق التام غير ان سيرها في الماضي اليها كل حقنا وبلطية بقدر الامكان. وما كان ذلك خوفا من التونسيين الذين اخذتهم اذك غفوة النوم فان ذلك لا يقع في ذهننا الا كخطرة بسيطة بل لتحقها مقاومة الدول الأوروبية لما يوم تملن فجأة الاطلاق الذي يقضي على امتيازاتهم. وبغير مركز فرنسا الاستعماري بالنسبة اليهم

كان هذا في الماضي. لما اليوم فقد اتبته التونسيون على صواعق الحرب الكبرى وعادتهم البقطة التي دبت في الشرفين جبا. وخصوصا المسلمين. وشعشع في صدورهم واستقر على وجوههم الشعور القومي ذلك الشعور العظيم والمائل ذلك الشعور الذي يشر المستضعفين ويهدد المتغلبين ومن جهة اخرى قضت الكثرة عن مقاومتها في الشرق واتته لا يضر بمصلحتها كثيرا وهي الدولة التي لا تحي السكان عن اراضيهم بل تساعد على احيائها خدمة لمصلحتها العليا في تسليحهم. ومن جهة اخرى ايضا فان لا يطالبنا مطامع في تونس

لا يستهان بها. من هذه الجهات وغيرها قد صار مستقبل فرنسا الاستعماري افرقيا الشمالية مشكوكا فان احياء دولة الشرق العربية التي ترتبط بها افرقيا الشمالية ارتباطا متينا. وخصوصا تونس رغم عوامل الاحتلال - محققا لفرنسا (الابدية) صورة المستقبل

عولم كنتم قد لم تكن تخفى عن السياسة الاستعمارية التي تريد البقاء هنا الى الابد. لذلك تفرزت قفزة واحدة وخالفت خطتها القديمة في السير الى القاية مسترة بقدر الامكان فبدأت بمسألة تجنيس الاجانب كثيرا اسود جاليتها وها هو اليوم يؤتى مشروع تجنيس التونسيين الذين لا جنسية لهم. حرصا على فصلهم عن الشرق لفصل التوحي. وتقومهم عن مطامع غيرها من الدول. وطمعهم اليها نهائيا والى الابد. وعند ذلك يتم لها كل شيء

من انطاع الفاحش الذي يصعب ان يصدر عن

غير تعدد القول ان مشروع تجنيس التونسيين مرشوع بارادة الشعب الفرنسي الذي كثيرا ما شوق هو نفسه في حريته. وبدون مبالغة يمكنني ان اقول ان اكثرية تجهل البلاد التونسية او على الاقل حقيقة ما يقع فيها فضلا عن كونه يشرع لها القوانين او يقدم لاجلها المشاريع بيمة حسنة او بدونها ولقد يؤيدني في ذلك حتى المتهم العام مرسان قد صرح في حديثه المشهور اراسل جريدة "ديش تولوز" حيث قال له من اول وعلمة: انكم تجهلون البلاد التونسية الخ. انما الحقيقة التي لا مراد فيها ان مشروع التجنيس موضوع بارادة افراد طمرين في مجلس الامته الفرنسي م وساعدوهم من هال السياسة المسمرة لبلاد الخابية والمستمرات واصحاب المناقع فيها

التجنيس كما قلنا نكت للهدوء. بدون شك رقد علوتنا السياسة العملية لاروبا ان المعاهدات جبر على وزق تحترم عند تصكفوا القوى وتنداس عند اختلال التوازن بينها

ان الاحتجاج بالمعاهدات شرعي في نظر القانون. فانها ما جعلت الا لتكون حجة بين المتعاهدين. غير انها في نظر الفرائع المادية البائسة بقوتها على العالم - احوالة لاسطيد اضفقه لاري والمجردين من القوة لا يخرج با عليهم عند البصر الا اذا اريد بذلك تبييه المهضوم للدفاع عن نفسه واخذ الحيلة لها من شر التاكث

ان مشروع التجنيس قد فتح ابواب فرنسا للتونسيين كما ياتي:

اولا - لمن يحسنون الفرنسية قراءة وكتابة واصحاب الشهادة اذ ان المذكورة في الفصل الرابع من المشروع ثانيا - للمجندين را او مجرا والامة ما عدا ابناء العاصمة ومن دخل في قسم العوض والوحيد وحامل الشهادة وان كان داخل في القسم الاول كلها جنود

ثالثا - للمزوجهين بالفرنسيات او رعابا فرنسا كالحزائريات اذا نسلوا

رابعا - لمن لهم مزايا على الدولة الفرنسية (المعتملة تونس) وهؤلاء الاخيرة ليس لهم حدا ورسم جرفوت به غير ارادة الاحتلال. وهذه الصفة يمكن ان يكون كل التونسيين غلطين واصحاب مزايا اذا وجدت الشروط الثلاثة لتدع هذه التصورات التي ستظهر الايام قيمتها اذ ربما حاولوا فيها على التناؤم فوق الحد. ولتصور اليوم ان شيا بقدر المتعلمين منه والمجندين وهم من ذكرنا و ٦٠٠٠ آلاف عتد من الشبيبة تنويا بعد تخفيض عددهم عن مدة الحرب ومن ١١٠٠٠ واقساما عظيمة يندمج محجرا في هيئة المجندين وجيش توسعة في الرزق وجلا وتقوم على الباقي وهم اقلية سيذهب بها التيار يوما ما - لتصور ذلك ولتصور ايضا القسم الباقي من الشعب بعد ذلك في ابيته ومطامع محروما في حياته من

كل ضامن لا اخذ بيده ولا من يرفع الصوت بالشكوى طلبة والاشفاق عليه.  
لقل فرضا ان التونسيين المسلمين يرضون بالنفليس النهائي وحتى الموت الازرق ولا يتجنسون - وذلك ما تكرره الفرزة ليشريفة ولا اعتقد - فانما يرى المرآتي في التونسيين اليهود الذين صمموا على التجنيس بل والدفاع عنه بدون حد فزيادة على ان تجنيسهم خيانة للجامعة التونسية التي لا يمكن بحق اقتصا لهم عنها فتم بذلك وبنايا خذونه من امتيازات التجنيس سيفركون بها فراغا مخطرا ونكبة لا تعد. ومن البعث المخجل ان تذكر هنا كلمة "الحريية الشخصية" فتها ماخلت الا فلا يتبع احترام الملة الجامعة. واولا ذلك لا قرط عقد الامم جمدا وذهب بنعا يا عالم الانسان لماذا ينكر الحقيقة من يشر بالحريية الشخصية في هذا المقام - لهذا الحد ينتهي الجناح ٢٢

لم توجد مسألة تجنيس الفرنسيين قبل اليوم بصورتها الحاضرة. وليس للبلاد التونسية اليوم قانون ثابت تذكر فيه هذه المسألة الجوهرية التي هي ضامن شخصيتها او ثقلها. فنحن اليوم نعيش تحت نظام الاوامر المتعاقبة قيا وابنا والتي رجوع امرها في الواقع الى السفارة الفرنسية. ومادامت هيئات الاجنابية تسيطر تحت هذه القوضى المخطرة ولا اقول النظام فلا زلنا لا في ابقاف مسألة التجنيس ولا في غيرها. ولتصور ان الحكومة الفرنسية او مجلس الشيوخ يوقف اليوم هذا المشروع فاهو الضمان لعدم ارادة من جديد في فرصة اخرى.

لنا في هذا القول تشام غير حق قنسا هي مسألة مابوسة باليد ومنظورة بالعين هي مسألة حل الاحاسن الخاصة فان احتجا بما عند قيام شروط معكسة لهما منع ظهورها من جديد في فرص اخرى يظن انها ملائمة. ومع وجودهم فيها بصفتها العامة موقنا فانهم لم يبقوا عن تقيده ارادتهم فيها بطرق جزئية. وها هم اليوم يجررون ذلك في عتشر سيدي سنيب وغيره ويساعدون على ذلك الامر الذي صدر اخيرا في مسألة انزال الاحاسن الخاصة.

هذا وحده يكفي لايضاح ان الضمان الوحيد لشخصيتها وحقوقها ليس هو ايقاف المشاريع الآتية من الخارج موقتا بل هو القانون الاساسي الذي نحن سياسة الاحتلال محرومون منه الى الآن

لقد انقضت صغافرة الاستعمار على الصحافة التونسية لانها دافقت بشرق عن ملتها المقدسة التي سيحدث فيها مشروع التجنيس نفرة هائلة وخطرا ماحقا من جيش متجنس يكون اليهود في مقدمته. غير ان الصحافة الفرنسية المفترضة لم يرق لها ذلك فخذت تهدد الصحافة التونسية بقوة لاحتلال الفرنسي واخيرا نشرت جريدة "لاديش تونزيان" بلاغا كاه تهديد للصحافة التونسية وزعموا عالم من القوة والسلطة - نشرت ذلك بعد ما اطلعت قرامعا: ان الحزب الحزقة الحل اتر سفر الشيخ الشمالي.

يلزم لارضاه هؤلاء السادة. ولان نكون (اسبابا وعقلاء وهاذين) ان لحد المشروع ونقول انه تكريم لنا من فرنسا وهو الامر الذي لم نقله لا الحكومة الفرنسية ولا من وضعوا هذا المشروع في البرلمان الفرنسي. وغاية ما قلوا انه مشروع سياسي وضع لتهيئة الامبراطورية الفرنسية بشاك افرقيا للوجود الكامل الدائم

يقول بعض الشيب عندنا ان مشروع التجنيس كثر المشاريع الفرنسية انما وجد بقصد الانتقام من التونسيين الذين نظموا حركة دفاع اثر الهدنة اخرجوا بها صدر الاحتلال. وم لا يمدون في قولهم هذا عن الحقيقة. غير انهم يقولونها توكيدا لياسم القديم.

حقيقة ان الحركة التونسية بعد الحرب الكبرى قد اثرت تاثيرا عسوسا على سير الاستعمار الفرنسي بتونس ولقد احسن صديقنا السيد عبي الدين في تشبيهه بسيارة تجري وسط الجوع المعتمد بلا سائق. من دحرت لو جرت فلا تأمن على نفسها من الوقوع في هوة لا تخرج منها.

ليس للتونسيين حياة شرعية تحميهم من طوارق التجنيس. وليس لهم كائنات قانون اساسي يحتجون به لاسهم غير اليهود الفرنسية التي امضى عليها الباي وغير الحق العام بين الامر. وفرنسا هي التي تشرع اليوم وخذتها عمليا لبلاد التونسية. وهي التي تستعشر اليوم اوامر التجنيس وليس لنا اليوم امام هذه الاخطار ما نمانع به تغيير الستات وصفتنا واحاسنا العلم وهي لا تتكفي وحدها لرد هذا التيار الاستعماري. لذلك ارى انهم سيمرون على هذه الضجة غير محسرين وهكذا شانهم في كل ما يهمننا.

ان الكلمة الجامعة التي نختم بها لاننا هي ان سياسة الاحتلال المادية والمجردة من استعمال العقل لثان كانت تسلب المادة لنا وتحاول فصلنا عن خصائصنا الادية والتاريخية فانها ايفلت بقدر ذلك عواطفنا وشعورنا القومي نقطة ستظهر الايام قيمتها ولو بعد حين.

الطاهر الحداد

محاضرات العدالة التونسية  
او  
دروس النظامات الادارية  
لقد اثرت الحركة التونسية على سير السياسة الفرنسية بتونس بما اوججها الى تغيير مظاهرها بصورة اشد بالرتي التدرجي وحسن القصد. وتقرّب مثال لملنا التغيير العدلية التونسية غير اننا لا نقصد الكلام عليها من وجوه عدة وانما نقتصر هنا على محاضرات مدير العدلية فقد ترفت بتوضيها على امانته وتمديدنا الى اثنين بدل الستة والكتبا صبة عمومية بدل ان كانت تلقى لاعداد موزعين للعدلية لا غير. والزائد في مواضعها بقاءه دروس النظامات الادارية



كان هذا التشكل العدلي سنة ١٩٢٢ غير انه ظهر بالتسلسل ان ليس القصد من زيادة دروس المنظمات الادارية هو تكميل معلومات الدارس بقية النظام الاداري بل ان يزرع في دماغ الناشء فكرة حكومية في جوهر الحماية واعلمنا تلقى اليه صبغة علمية مجردة في الظاهر عن الغرض السياسي لتشكلون بذلك نواة مؤيدة لسياسة الاحتلال عن غرور وتكون الحكومة قد احتاطت لنفسها في المستقبل

ولقد اختارت الحكومة لقيام بهذه المأمورية المستمرة ذلك الرجل الذي يمثل في شخصه روح الاستعمار الفرنسي المتطرق م. ريكتفالد الذي حاول بملكته في الحقوق ان يثبت ما كتف به بصوغا صياغ العلم وقه النظام الاداري ونحن لهذه الغاية المضطربة التي يحاولون بدورها في عقول الناشئة يلزمنا تتبع هذه المنظمات (الادارية) لتطلع الامة على ما يستعرض لها داخل الادارات ويتفق عليه من جيوبها. ونبدؤ اليوم بحالة ظاهرة التناقض بين استاذين هما م. دلوش ككاهية مدير العملية التونسية وم. ريكتفالد الكاهية بالمجلس المختلط وهي مسألة الاوامر العملية التي سمعنا تقررها من فم هذين الاستاذين في عام ١٩٢٢

قال م. دلوش في درس القانون الجنائي : تنقسم اوامر الباي الى ما كان شاملا لجميع السكان وهذا يلزم لتنفيذ امضاء المقيم العام عليه. والى ما كان خاصا بالتونسيين وهذا تافه دون امضاء المقيم العام

ولما حضرنا دروس « المنظمات الادارية... » قال الاستاذ م. ريكتفالد ان جميع الاوامر العملية لا تصلح للتنفيذ ما لم يرض عليها المقيم العام ولما لاحظنا له قول الاستاذ م. دلوش في درسه قال: لا خلاف بيني وبين الاستاذ فا قرره لكم راضي فيه الوجهة ( تامل ) وما اقرره لكم اراضي فيه الوجهة العملية

ثم لما رجعنا لدرس الاستاذ م. دلوش قال لنا من تلقاذه نفسه : كنت قلت لكم ان الاوامر العملية تسان ما يتوقف على امضاء المقيم العام وما لا يتوقف . والصواب ان جميعا يتوقف على امضاءه ... ؟

هذا ما تلقيناه من فم هذين الاستاذين المدرسين لعل الحقوق وهو مثال وجيز تتجلى فيه حقيقة دروس « المنظمات الادارية » التي يلقيها الاستاذ الجليل م. ريكتفالد المعروف بابياله وتآليفه في مسألة حل الاحاس الخاصة . وسنأتي في غير هذا المقال على مباحث اخرى من دروس الاستاذ ونقنها بما تستحقه من النقد ( مطلع )

## في صحف ايطاليا

الحركة العربية بتونس اثر الحرب  
نشرت مجلة اوديتي مودرنو الشرق الحديث فصلا ممتازا في تاريخ الحالة التونسية بعنوان « الحركة العربية بتونس اثر الحرب » ونظرا لما للحركة المجلية من المساهمة في الصحافة الاوروبية المستشرقة حيث انها في مقدمة المجلات العلمية الفنية الايطالية التي تبحث في شؤون المشرق في سائر وجهاته العلمية اضف لذلك ما لمحرريه الافضل من سمو المركزين عالم المشرقين من ابنا العرب : بادرسنا بقلوبنا الى السادة القراء واليك هي بنصها :

لقد سمحت لي القرض - اثناء اقامة الشيخ عبد العزيز التالبي برومه في النصف الاول من شهر اغشت بان التحدث معه والتقى من فم اهر زعيم للحوادث التونسية تاريخ الحركة العربية في البلاد التونسية منذ الحرب الاوروبية الى يومنا هذا

لقد ولد الشيخ التالبي بتونس نحو السنة ١٨٧٥ وسط عائلة من اجد العائلات اصلها من مدينة الجزائر . وهو متشبع بالمبادئ القومية وزعيم متحمس فيه وهو مريد لحركة « ارييت » السياسية الاحلامية ومريد مقتنع بها اهد الاقتاع تلك الطريقة المتأصلة على المجالات ذات الشأن مثل « المنار » و « سيل الرشاد » و « الجامعة » المصادرة اولا بالقاهرة وبلاستانة المرة الثانية والثالثة بكلمة - وقد نشأ الشيخ التالبي بتونس حيث واطب على دروس جامع الزيتونة ثم انه قلم بعد ذلك بعدة رحلات مفيدة بتركيا ومصر وجزيرة العرب والهند وبرمانيا والهند الصينية والهند الشرقية كما انه يعرف فرنسا حيث انه قضى زمنا طويلا بباريس

ولقد اضطلع بتونس سنة ١٩٠٤ لاجل مسائل دينية وانهم بالكفر فخرج منها برثا والله الحمد واستمر على نشر افكاره الحية الحديثة مجريدة سيل الرشاد التي ورزت بعض الزمن بمدينة تونس ومن ذلك العهد ابتداءت مشاركته النشطة في الحياة السياسية فانه بقي سنة ١٩١٢ لاجل اعتصاب الارثال الحديديّة والزوايح التي لحقتهم تم رجوع الى مسقط راس سنة ١٩١٣ ولما انت الحرب كانت القاطعة لذلك فطافه الا انه استأنف العمل عقبها بدون توان فكان يمثل الشق المهم للحركة العربية فانها الحزب الحر الدستوري ( Partito liberale costituzionale ) ونشر بباريس سنة ١٩٢٠ الترجمة الفرنسية للكتاب المسمى « تونس الشهيدة » فاقف من اجله في مؤن جويلية وارسل الى بنزرت ثم تونس وبها قضى المعاناة واطلق سبيله منها عند اعلان العقول العام بافريل ١٩٢١ وبعد مضي عام من ذلك العهد يوم ٥ افريل ١٩٢٢ كان يدير سم المظاهرة الشعبية المنظمة التي جرت بالبلاط الملكي لحث سمو الباي ( المرحوم ) على عدم التنازل عن ملكه لقد عدل الزمان من حماس الحزب الحر الدستوري وجهه بتكون تيارات اكثر اعتدالا منه وميلا الى الانتماء لفرنسا ( francofilia )

ونظر الكون الشيخ التالبي لا ينتمي لكره فرنسا اصلا ولا يتعلق بالوحدة الاسلامية بتجرد عن العقول فانه بقي الزعيم للشق السالك سياسة الحفاء والممثل الحقيقي للحزب ولقد لاحظنا من مجلة افكار الشيخ فكرة ليست بالجديدة ولكنها جذرية بالاعتناء وهي نمرة تحفة السياسة ونتيجة انجائه التاريخية وتلك الفكرة هي الشعور بالحداد عصبية تضامية بينة على الدين ( الاسلامي ) والجنس ( العربي البربري ) وتكون وظيفة هذه العصبية ربط سكان سواحل افريقيا الشمالية

ثم ان حماس المناقشة السياسية هو البور متقلب وسائد على حواس الشيخ غير انه مهما يكن من الامر فن المفيد ان يعتمد الانسان في كل الحوادث الحاضرة على تونسي شاهد عيان لها وهو يكونها ويتركها

١٩١٩ - ١٩٢١ يمكن مقابلة رواية الشيخ لها بما نشره في شانها ( ورد بالك ) في كتابه المدرج تباع مجريدة لا تونزي فرانسيزه باعدادها المصادرة في ابريل ١٩٢٠ الى مارس ١٩٢٢ وقد طبع جد ذلك على حمة بمدينة تونس في شهر سبتمبر ١٩٢٢ مع بعض الاضافات . غير ان الكتاب المذكور لم يكن سائرا على مناج واحد في الفكرة حيث انه مجموع فصول متفرقة كتبت تحت تاثير الحوادث المتتابعة ولكن له فضل لا ينكر وهو معرفة صاحبه انما بمجرى الامور واتساع دائرة بحثه بتدقيق في شئون الملتقى الداخلية والخارجية للبلاد التونسية وقد تبها الكتاب بنظرة ذاتي مشفوعا بالوثائق الرسمية وبما قلته الصحافة التونسية ( العربية والفرنسية والايطالية ) والصحافة الطرابلسية والايطالية والفرنسية

ولما فيما يتعلق بالمسألة العربية او التونسية فيجب ملاحظة نقط الاخلاق والتضارب التي في ذلك الكتاب مع ما قيل لي من الاخبار كل ذلك في مكانه المبداه . كما اني لا اريد ان اترك كتاب « رد بالك » قبل ان استلفت انتظار الايطاليين الى الباب الثاني ( ص ١٢ - ١٢ ) والباب السابع ( ص ٩٨ - ١٣٦ ) والباب الحادي عشر ( ص ٢٩٦ - ٣٠٨ ) وفيما طلب المؤلف تطبيق اوامر ٨ نوفمبر ١٩٢١ على الايطاليين مع التي بان ذلك مجبر تجنيس ٥٠٠٠ ايطالي على اقل تقدير وليس يعدم ذلك الكتاب بعض العبارات غير اللطيفة والواضحة اذما ايطاليا ولكن من عهد سني ١٩٢٠ - ١٩٢١ ظهرت عدة اشياء بايطاليا وخارجها ولا فائدة في الاستمرار على تحقيق ما كذبه الزمن

## بماذا يرهبون الشعب

### وكيف تقاومنا الحكومة

لقد كانت الحكومة بالاس تعاول اسقاطنا وزرع ثقة الشعب منا بواسطة السنة استاجرتها للخط من كرامتا بتلوث سمعتنا وربنا بكل وصمة حتى اذا ما استقرت انهم التي تتجشأ بها تلك الافراد القادرة في اذهان العامة وبسطه العقول اقتضت الامة من حولنا قاضمات القوة التي نتمتع عليها وثالث الحكومة ما تتمناه . ولما لم تقدمها هذه الطريقة شيئا اضافت الى تلك الاقوال وريقات جلبت اصحابها باتسامة ووعود جسمها لهم الطمع والشره المستولي على قلوبهم الضعيفة فاحذوا ملاؤن وريقاتهم بشم الامة في شخص زعمائها ونالوا من عرضها ما شئت لهم اخلاقهم الدينية ان يتألوا وسعوا جهدهم في افساد قضية علمنا الله على العمل بغايتها والاخلاص فيها ما داما بقية الحياة فاعرضت عنهم الامة ونذت وريقاتهم بذ النواة فضلت عنهم الحكومة عند ذلك وبشت من لحاح الوسائل فتقدمت بنفسها للعمل « وما حك جلدك مثل ظفرك » فسمنا من افواه ممثليها في اطراف المملكة ما سمنا من ثلثنا وشحننا وتلوث سمعتنا والخط من كرامتا وشرقا فكانت خطب الصبال والمراقبين في الجموع التي يجمعونها في ادارة الحكومة لهذا الغرض كلها تحوم حول هذا الماهاني وكان الناس يشتمون من ساعها وعرضون عنها اعراضهم عن الفكر وساع خطب المبشرين . ولا انسى كلمة رجل بدوي لاحد المراقبين عند ما قال له دعك من الحزب والسياسة واتبع اولئك السفهاء الذين يتزرون اموالكم للسكر والمقامرة ومغازلة

الثواني بباريس . فاجابه ذلك البدوي على كبر سنه : اتنا ندفع اموالنا لهم بهذا القصد لا لاجل السياسة ونحن نريد ان يكون زعمائنا في بسطة من العيش ويحب فيتعاظمون للسكر والمقامرة ويقاؤون الآفات . وانني لافضل ان يتمتع عالي اخي في الدين والوطن على ان يستفيد منه اجنبي عني . فطرده المرافب حاقا عليه .

يشت الحكومة من الحصول على نتيجة من هذا الباب فتفتحت غيرة وهو باب الازهال وايقاع الازهال في قلوب العامة فصورت لهم الحزب في صورة خيفة وجعلت رجاله من اكابر المجرمين واعدا الحكومة . واخذت تصادر معتق الفكرة وتضايقهم حتى في معايشهم ابيان الشدة فلقد نشرنا رسائل عديدة من جهات مختلفة ابان المجاعة القائمة يقول فيها مرسلوها ان الحكومة منعت سلفات القوت والبذر ايضا على كل من قال عنه شيخ القرب انه دستودي وتركته يموت جوعا الى غير ذلك من المضايقات التي يحجز القلم عن عددا ولكن مات الناس جوعا وتحملوا ما حملتهم من مقاومتها وتضييقها عليهم وما ضفوا وما استكانوا ولا اعرضوا عن مطالباتها بحقهم المتصوب وما زالوا ولان زوالا ملتفتين حول حز بهم يؤيدونه بكل ما لديهم ويحترمون رجاله المخلصين عدلين .

لما قدم سدوالي من رحلته في فرنسا ارادوا الذين استفادوا من هذه الرحلة سياسيا في الراي العام الفرنسي لاني لا يتروكا الاستفادة منها في الراي العام التونسي ايضا وفانهم ان هذا وذاك فرق عظيم هذا رق مضطهد وذاك حر سعيد . فنشرت الحكومة مخطبا باسم الامير نشرت في الصحف وطبعته على حدة والصقته بالمدران في كافة الاحياء المملكة وبالاخرة اخذت مثالا الحكومة في الآفاق يوزعونها على الناس في الطرقات ويفرقونه عليهم ولكن ما قرأه في صحف فرنسا عن رحلته الباي لم يكف ذلك لزالته من الالتهان فكيف يمكن ان ينتج غير من محبة الحكومة و . و .

خلل الحلة التي اثارها مشروع التجنيس بين صحافة الاستعمار والصحافة الوطنية قامت الحكومة بدورها مسارعة وقبل الوقت وارتادت ان تتظاهر بتحييزها لحائب الفكرة الاستعمارية فنشرت بلاقا شبيهة بالرسمي في الدبش تونزيان لسانها الناطق وفي غيرها من الصحف المنتمة اليها جاء فيه من التهديد والوعيد وآثار الاشغال والحلق ما لا يجعل بحكومة ان تنطق به . حتى ان اشباعا وانصار سياستها هنا خجلوا وتحاشوا من نسيته اليها قالوا انه من كلام الصحيفة وصوبوا الى صاحبها سهام انتقاداتهم واحتججوا نحن عن نسيته اليها لاعتقادنا ان ذلك نقصية ربما كان الصانها بالحكومة مما يمتنع القانون ولكن الحكومة شامت ان تسارع الى الظهور على المسرح وتحقق لنا ما ظنناه ونسفه احلام اولئك الذين يجادعون اقسامهم ويريدون خداع الامة . فلو عرفت الى ممثليها في جهات المملكة وامرهم بتعليق نسي البلاغ العربي والفرنسي على واجهة باب كل ادارة من الادارات حتى يقرأه الداخل اليها والخارج منها ليعلم الناس : ان الحلة الشهيرة التي اثارها الدستورية ليس لها اساس صحيح ولا غرض منها الا تضليل الراي العام : والسعي لاثارة الهرج ا وان القصد منها

ازهاب الحكومة لتعدل عن مشروعها : وان هذا حساب باطل وآمال صبيانية : وان الدستوريين تصبوا شركا لتونسيين ؟ ولكن التونسيين لهم من الدراية واليقظة ما يحفظهم من الوقوع في تلك الشراك . وان لفرانسا الحق المطلق في وضع شروط التجنيس . وان الحلة الحادة التي اشهرها اعداؤها ( ٢ ) عليها لا تروج على احد ولا جرم انها اعرضت لحد الآن عن الحملات الغير المحققة والاشاعات الكاذبة الناشئة عن سوء البينة . كما قضت الطرق عن محاولة المستوربين لاثارة التشويش لكننا نعلم ان لها عزما راسخا عن عدم زيادة التساهل في تخدير الراي العام بقاصد واغراض يسيل ادراكها الخ فاذا علم الناس هذا وقراوه معلقا بواجبات ادارة الحكومة ربما اعرضوا عن الحزب وتراجعوا في طلب حقهم المتصوب والدفاع عن حياتهم السياسية المهددة بمثل هذه الاجراءات . فكل من طريقة اخرى لمقاومة الوطنيين وهل من وسيلة غير هذه لارهاب الشعب ؟

لتنضب الحكومة عنا او لترضى ولتعدنا اعداء لها ولتقل ان لنا اغراضا شتى في دفاعنا وطلبنا لحقوقنا . فان ذلك ليس بضائرا شيئا . ولكن هل يكون غضبنا علينا مبررا لسلوكها هذا او حجة صحيحة على معنا الحق الذي لنا قبلها ؟ ام هل تريد ان تقاوم حجتنا وحققنا الواضح ببلاغات تنشرها على الناس وخطب يلقيها بمتموها على الجموع التي يجشدونها لسماهم جبرا وورقات تستميل اصحابها ليعضوا انهم من خلف وضفوا عليها مجداعهم وتديجهم ؟

لتمض الحكومة في صيبتها هذا . ولنعرض نحن في سبيل الحق والحق بؤبؤنا ولنا من اعلمنا الحجة البالغة عليها . فاذا ما تبين لها انها تسير في عجل غير موصلة الى نتيجة واحاطت بها ضروف حولت وجهتها الى الحادة التي بطريق الحق يجمعا معا . واذا استمرت في سيرها هذا فاننا وراء حقنا نسير وما ضاع حق وراية طالب

## التجنيس ونص القران

الاستاذ الفاضل الشيخ احمد عباد احد اساتذة الكلية الزيتونية ابقاه الله واعزه به العلم والمسلمين لقد ازعجت مسألة التجنيس الامة التونسية واختار الناس فيها بما حلهم على توجيه سؤال الى علماء الدين في حكم الله في التجنيس والتجنيس حتى يكون الناس على بينة من امر ربنا يقع بينهم فيقولون حكم الله فيه

وحيث رأت خطارة هذه المسألة ومساسها بالدين من حيث تعاليمه وقوانينه ولم ارمن العلماء بكل امف من قام بهذا الواجب العظيم خصوصا عند اشتداد الحاجة اليه . خشيت ان اكون مسؤولا لابناء وطني وامام الله والتاريخ عن سكوتي بحجوجا بقوله تعالى « ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » الآية وقوله عليه الصلاة والسلام العلماء ورثة الانبياء وقوله من كنتم علما لجله الله بلجم من النار يوم القيامة .

ولا شك ان من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ضرورة الدين باقامة الحجة على المخالفين والذين يردون مساهم سوء ويسعون في مروق اهله منه . ولان من واجب العلماء الذين ورثوا الانبياء في هداية الناس في امور دينهم ودنياهم ان يصرحوا لهم بحكم الله في التجنيس لا ان يغيثهم عن مؤامهم بالسكوت



ان حكم المتجنس الكفر نص القرآن قال الله تعالى : يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء بعضهم اولياء بعض ومن يتولهم فانه منهم اي من جملتهم قال الصاوي لانه لا يوالى احدا احدا الا وهو عنده راض قانرا رضي عنه وعن دينه صار من اهل ملته . وقال الطبري ومن يتول اليهود والنصارى من المؤمنين وينصرهم على المؤمنين فهو من اهل دينهم وملتهم لانه لا يتول مشرورا احدا الا وهو به ودينه وما هو عليه راض واذا رضى ورطى دينه فقد عادى من خالفه وصار حكمه حكمه وقال السابري : اي من جملتهم وحكمهم حكمهم وانما قال ابن عباس يزدانه كافر منهم « ان الله لا يهدي القوم الظالمين » بوالا انهم الكفرة قترى الدين في قلوبهم مرض « اي ضعف اعتقادهم يسارعون فيهم » يقولونه معتدين عنها ونحش ان تصيب دائرة « اي مكروه من حوادث الدهر وشروءه » فصى الله ان ياتي بالفتح او امر من عنده فيصير على ما اسروا في انفسهم تاديبه « وانزب قياسا من الشكل الاول هكذا : من تجنس من المسلمين بجنسية اجنبية قد والى غير المؤمنين واتخذهم اصارا له وكل من كان كذلك فهو كافر لقوله تعالى « ومن يتولهم فانه منهم » النتيجة المتجنس كافر

وقال تعالى « الم تر الى الذين يزعمون انهم آمنوا بما انزل اليك وما انزل من قبلك يريدون ان يتحاكوا الى الطاغوت وقد امروا ان يكفروا به » هذه الآية وما بعدها الى قوله تعالى « فلا وربك لا يؤمنون حتى نجعلهم قيعا فنجعلهم نمر لا يجحدوا في انفسهم حرجا ما قضيت ويسلوا تسليها » سبب نزولها على ما عليه المحققون كان العربي والطبري وغيرهما ان رجلا يقال له بشر تخاصم مع يهودي في حق قديم بشر المذكرة الى كعب ابن الاشرف وهو المراد بالطاغوت في الآية على قول وقيل المراد به غير ذلك وطلب اليهودي المساعدة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فراقفا الى رسول الله فحكم لليهودي على بشر فلما خرجا من عنده قال بشر لا ارض بهذا الحكم بيني وبينك عمر قاتلا فاجاب اليهودي عمر بما جرى فقال عمر لبشر اكذلك فقال بشر نعم ضرب عمر عنق بشر بالسيف قتله وحده موث بشر قال عمر هكذا قضى على من لم يرض بقضاه الله ودسوله فبلغ الامر الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لعمر ان الفارق وذكر السابري خلافا فيما المراد بالطاغوت هل كعب بن الاشرف او الكهان او اقتداها فخرج بها العرب (والخاتمة هي التعاكم لغير كتاب الله وسنة رسوله ) ثم قال ان الطاغوت اي شيء كان من الاشياء المذكورة فانه تعالى جعل التعاكم اليه مقابلا للكفر به فاني بالله علكن الكفر به هاي بالطاغوت : ايمان بالله ورسوله فيكون نصا في تكفير من لم يرض بقضاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فكذلك او تمردا وبثيرة قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون الآية

ولنرب قياسا ثانيا من الشكل الاول ايضا هكذا : من تجنس من المؤمنين بجنسية اجنبية قد اثر المتطعنة الى اهل ذلك الجنس على المتطعنة الى الشرع المقدس وكل من صدر منه ذلك فهو كافر لقوله تعالى : الم تر الى الذين يزعمون انهم آمنوا بما انزل اليك وما انزل من قبلك يريدون ان يتحاكوا الى الطاغوت وقد امروا ان يكفروا به

النتيجة المتجنس كافر . وقال تعالى « يا ايها

الذين آمنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم مزا ولما من الذين اتوا الكتاب من قبلكم والكفار اولياء واتوا الله « اي تركوا مواليتهم ان كثر مؤمنين » اي صديقين في ايمانكم . قال الصاوي يوحى من الآية ان من والى الامم فليس مؤمن

وقال تعالى « ترى كثيرا منهم يتولون الذين كفروا لبس ما قدمت لهم انفسهم ان يخطئ الله عليهم وفي العذاب هم خالدون . ولو كانوا يؤمنون بالله واليومي وما انزل اليه ما اتخذوا اولياء » اي انصارا من دون المؤمنين « ولكن كثير منهم فاسقون » اي خارجون عن الايمان بالله تعالى اه فوالجلائل فهذه الدلائل واضحة في ان من اتخذ غير المؤمنين اولياء وانصارا له فهو كافر والمتجنس قد اتخذهم انصارا له فهو كافر .

هذا ما اردت الجواب به عن السؤال في مسألة التجنس عسى ان يتميز به العلامة الطيب من الخبيث والحق من الباطل وبذلك قد اديت الامانة في حق نفسي على الوجه الذي في امكاني ان اوديه وفي املي اني خرجت من حديث التعذر من كتم العلم عن الناس وخصوصا في حال حاجتهم اليه ولا يضمنني « قوله صلى الله عليه وسلم من كتم علما الجاهل الله بلعام من النار او كما قال صلى الله عليه وسلم وبالله الهداية واليه المصير »

**قضية نائب الحق العام**

قرانا برصيفتنا « النديم » الفراء بقية اولى وثانية وثالثة بعدها بشأن حادث وقت بمسكة الدرية صورته ان احد المولفين بهذه المحكمة شكى خادمه الى نائب الحق بهذه المحكمة بدعوى انه اختلس له ملبوس فاستدعى هذا النائب « الفرنسي » المدعى عليه ولما حضر بين يديه ساه عن الدعوى وصحتها فاجابه بقوله « يا عراقي لم اختلس له شيئا فاقطع حضرة النائب من لفظه يا عراقي « التي جرت عادة العامة ان يجابوا بها كبراه الاجاب فصره حق صرعه على الارض واخذ رقبته رجله الى ان غشى عليه واخرجه من عنده الخامس به تشاهد الرجل وهو على هذه الحالة عوين من اعوان هذه الامارة كانوا واقفين قرب الباب

ولما خرج هذا المسكين على تلك الحالة رفع امره الى من له النظر ولما شل هذا النائب الفرنسي عن سلوكه ودعوى المدعي اجاب بان لم يضره ضربا مبرحا وانه ركزة فقط

وليس هذا محل الشراية بل هو عدم تبع هذا المتدعي حتى الآن والحال انه امتنع سلطه في اذابة غيره وتجاوز حدود وضيقه

فلينظر الراي العام الى الحالة التي نعيش عليها من فقد الضمانات وسيطرة الذين لا يربون حدا سلطتهم ولا يراعون القانون الذي وضوه وامروا الناس باحترامه

— سبب اختلال الامن —

اذا كان المجرم آمنا على نفسه من اولى الامر وعراس الامن اذا ارتكب جريمة واعدى على الامن العام فانها الجرائم تتم ونشط ذورها الممعل ويختل الامن ويصبح الناس غير آتئين على انفسهم واحوالهم ولو في الطريق العام .

كثيرا ما تتكاثر الجرائم وتعمد السرقات والاعتداءات على الناس في ديارهم وفي الطريق العام فتسائل عن السبب الحقيقي لهذا الامر فلم يوصلنا مجتا الى نتيجة عظيمة

انما في هذه الحرة وتلقاه هذه الواقعة التي منقصها على القراء يكون لدينا منها امر يلحق بالبد وسبب كثير لتكاثر الجرائم

حوالي ٢٠ أكتوبر كان السيد عثمان بن ساعون محمد الفلاح القاطن بنهج عاشور عدد ٦٢ مع استغاله له راجعا من عطف ارنال بون فله حول نصف الليل ولما وصل الى نهج لاعة تحاث السيد عثمان من اصحابه لقضاء ضرورة فاشعرا واتين من اللصوص اتفعا عليه فمسكهم الاول واخذوا الثاني منه عطفة بها اوراق مالية قدرها ٧٢٩ واخذوا عثمان وقتلوه وقرا جميعا فالحق بها السيد عثمان ورقاقه فالتجأ الى حمام هناك فاطردة صاحبه لمليه سيرته فلما اراد الخروج قضوا عليه ولما صاحبه قرر ولم يثر له عن اثر قبض الجماعة على هذا اللص واخرجوا من حبه الممامة والشليمة التي اختطفوها وقبض بعضهم فغش على بوليس فلم يجده وبعد جهد جهيد وجدوا عون من اعوان المحافظة فارادوا جلبه الى محل الواقعة فاني لانه ليس من اصحاب ذلك المركز ولكنهم دله على المكلف به فوجدوه في باب سوقه مخفي في مائدة باح الخبز ودكت ماسح الاحذية فاعلوه بالامر فقبض معهم وقبض على اللص وساقه الى الكوميسارية وقال انه من ذوي السوابق السنية ولم يمر يوم على اطلاقه من السجن بعد واستظهر اللص بورقة السجن الدالة على صحة قول البوليس ولكن ما كاد يصل الى الكوميسارية رجعة القول وقبض امام الباحث هناك حتى اخرج بورقة اطلاقه من السجن فاطلقه حضرت الباحث بدون ان يستلم القضية بالمره ولما سأل السيد عثمان عن هذا الهوان وسبه قال له غدا اقدم به قضية الى الدرية

ذهب السيد عثمان من القدر الى الكوميسار سقرا لرفع قضيه فتمنه الحاجب : من مقابلته وامره بكتابة كتاب اليه بالفرنسية فاجابه انه يجملها فقال له اذا ليس لك من امرك شيء

كتب السيد عثمان مكتب في قضيته وقعه الى الكوميسارية فاستدعى الكوميسار القسم الثالث وطب منه احضار الشهود فاحضر شاعدين فاقعد الكوميسار فاطلها في اخذ الشهادة ثلاثة ايام الفائدة تلقى شهادة احدها واطرد الآخر ولما احتج السيد عثمان على هذا الامر وبقي يتردد على الكوميسارية لساع شهادة شاعده الثاني

هذه بالسجن اذا هو لم يرجع في دعواه على الباحث الذي اطلق اللص بدون بحث ولا معرفة قضيه فوقع كلام من اجل ذلك بين السيد عثمان وكاتب الكوميسار فخرج الكوميسار وقبض السيد عثمان بنصف المردة من هناك ورغم من تشكي هذا الرجل فان دمواه ام تسع وماله لم يرجع اليه والمتمدي عليه لم يقتصر على القانون بفضل سلوك هؤلاء الموظفون حراس الامن

ليس هذا مما ينشط المجرم على الاستمرار في عمله اولى هو مما يمت فينا الرية في هلاذلاء للسادة . . . . . والا فاهو الدامى لافلات مجرم قبض عليه في حال ارتطبه بجريمة ووجد عنده ما اختطفه مزيه القانون ؟ وكم لها من تعذير

وبياتك بالاختبار . . .

شاع ان الحكومة عازمة على تأسيس ثلاث وزرات ( للمالية والمعارف والاوقاف ) فذا صح هذا الخبر الشايع الدال في حد ذاته على تطور السياسة الفرنسية ومجراتها السياسية الامعة الاقلية التي احرزت على تصب السبق في مضمار السياسة الاستعمارية فهل تسد هاته الوزارات العظيمة الى رجال تونس خاضعين لقوانين التاج الحسيني ؟ لم انها تستدلى رجال فرنسا وليسون الطرايش بدل القبعات ؟ من وزرات المالية التي كن ظن انها اسندت لاهلي واحشش لذلك عموم التونسيين واخذت الثقة بحل محل الرب في قلوب الناقمين على سياسة التفرق بالمصالح العامة والاستئثار المعقوت ولا ضرورتا على فترة غريبة اتي على بسطها جمال باشا في مذكرة انه وهو اذ ذاك الحاكم العسكري في

الاحتانة العالية قال رحمه الله . . . . . وقبل اعدام صالح باشا بايام اموت (اي جمال باشا ) بالقاه القبض على اخويه طاهر ومحمد خير الدين بك الاتيين ثبت والظاهر ان طاهر ومحمد خير الدين بك كانا اشد خطرا من صالح باشا فارادت السفارة الفرنسية التدخل لمصلحتهم وقد علمنا ان لذلك التدخل صفة شبيهة بالرسمية فاشترطنا في مقابل الانراج عنهما الا شلخلا هذان الرجلان مطلقا في الشئون التركية وان يتركا الجنسية التركية وبقضا الجنسية الفرنسية وان ينهجا الى فرنسا وقد تمت الاجراءات الرسمية المضادة على هذا الاساس

فاذا كانت هاته كذلك فاشبه الليلة بالبارحة ضد مشروع التجنس

احتجاج الامة التونسية بواسطة حزبها الحر الدستوري التونسي

سعادة مصطفى دغزالي الوزير الاكبر للحكومة التونسية - تونس

تلقت نظر سعادتك لمشروع التجنس المهدد لوجودنا السياسي والديني نرغب شكر استمالة حقكم كرئيس للحكومة التونسية حتى لا يشمل هذا المشروع التونسيين الذين منحجوت بشدة ويريدون احترام قوميتهم ودينهم وتقبلوا عواطف احترامنا

نبابة عن شعبة الحم سمو الباي

بصفتكم ملك هذه البلاد عليكم حفظ قوميتها ودينها يشرف فحكم بالقات نظركم لمشروع قانون التجنس الذي يمس من دون شك على موافقة مجلس الشيوخ وطبق في بلادنا . فينتظر شعبك ان تاخذوا الاحتياطات جميعا لكيلا ينطبق هذا المشروع الرامي لقضاء على ديننا وشخصيتنا السامية على التونسيين

ابنائكم المخلصون نبابة عن شعبة الحم م. ميران رئيس الجمهورية م. بوانكادي رئيس الوزراء م. رئيس البرلمان م. رئيس مجلس الشيوخ

التعب التونسي المتشوش منزعج بشدة ضد مشروع قانون التجنس الذي يمس من دون شك على موافقة مجلس الشيوخ وطبق في بلادنا هذا المشروع ففتح اعتداه عطبا على قوميتنا وديننا خصوصا وان هذا المشروع يرمي لخرق القوانين الدينية والقضا على الشخصية السياسية

وزيادة على ذلك قات هذا المشروع مخالف المعاهدات التي بين سمو الباي وفرنسا . من اجل هذا يشرف الشعب التونسي بالقات نظركم لهذا المشروع الخطير حتى تحترم مؤسساته الدينية وقوميته وتقبلوا عواطف احترامنا

نبابة عن شعبة الحم ينح

**جريدة الميسري**

قراء صحيفتنا لا يزالون على ذكر من اتاكنا صدر جريمة الميسر بدل الامة سابقا ويذكرون ما وقع بينا وبين صاحبها من الخلاف اذ ذاك ذلك الخلاف الذي كان سببا في وجود رهط المتقلبين حتى ائترت منا تلك الجريمة بعد ان اصدرناها مدة من الزمن كانت فيه محل اصحاب القراء الكرام واقبلهم عليها اعظم دليل

واليوم وقد خذل الله تلك الفتة الضالة المضلة فقد سلم البنا السيد احمد الجزيري صحيفة الميسر لتصدرها مثل العادة . وقد عرضنا على ادارتها نصف شهرية ومقا وبنا ان الامة نصف شهرية ايضا فيكون لقرائنا الكرام صحيفة في كل اسبوع مرة تحت اسم الميسر واخرى تحت اسم الامة الى ان يقتضي الله امر اكان مقفولا

الحاج علي بن مصطفى مدير جريدة الامة

**اعلان**

فتح السيد الطيب الحداد عملا جديدا بنهج لافة عدد ٦ جلب اليه كيات وافرة من جميع انواع السميد الواردة اليه من ممل سميذ الحمة بسوسة للسيد حسن القربي وعدد النبلون ( ٧٤ - ٢٥ )

**ساعدوا (الامة)**

بالاشتراك فيها وايضا بمعاليم اشتراككم فيها فانكم بذلك تحمدون ملتكم وبلادكم

**بيان حقيقة**

جاءتنا الرسالة التالية من احد افاضل الجزائريين ونصها :

راينا فيما مضى بجريدة « الامة » الفراء نص تعريب مقال نشرته جريدة « صدى الجزائر » تحت عنوان « المزيون والتجنيد العسكري » تحكك فيه كاتبه بجانب الامة المزاوية النبيلة لمجرد وقوفها موقف الدفاع عن حقها المسلوب بوسائل قانونية امام رجال فرانس الاحرار الذين اعترفوا لها بذلك الحق المقدس وخط في ما بين مسائل الدين والسياسة والتاريخ وتدخل فيما لا يمينه من الامور المخصصة بالمسايير .

يظهر للقاري بداهة من تشويش المقال واتضابه وعدم انطباقه على الحقائق التاريخية والقانونية وحشوه بالثلب والشتم والسباب ان كاتبه جاهل بالساليب الكتابية واداب البحث وموانع النقد كانا هو في القرون المظلمة اوجو بجاهل افريقيا اوتحت تاثير التعصب الاستعماري .

ولولا خشية سريان افلاطه الى قلوب السذج والبسطاء من العامة لا كنتينا بمجرد نشر المقال في ردا بتفسه عن نفسه وعرضه كما هو عسارة لماه تسفخض عنه ادعفة انشاء القرن العشرين . ولكن اثاره للسيل امام الراي العام وصونا له من الوقوم في اللبس والشكوك عمدنا الى نقده وتزييفه وتمييزه عنه من سمينه من غير ان نجاري كاتبه في محرا لا وندخل معه في جهره و ماوالا . فنقول :

قال الكاتب ( من سنة ١٨٨٢ التي اسي فيها رئيس الجمهورية « جول فريني » ملك الحاق جماعة السبع بلدان بمزاب لاراضي جنوب الجزائر ولحدات المنطقة العسكرية بنادريه لم يكن المزيون داخلين تحت اي واجب عسكري ولكن في تاريخ مارس ١٩٢١ صدر امر غير القوانين السالفه الخ ) يوم بهذا ان مزاب معتبر قانونا ملحقا بالجزائر من سنة ١٨٨٢ لمجرد القرار الذي قدمه وزير الحرب والداخلية في ٢١ ديسمبر ١٨٨٢ وامضاه رئيس الجمهورية ولم يبق مزاب منذ ذلك التاريخ الاقطعة من الجزائر له ما له وعليه ما عليه وهو امر وان واقعه عليه دعاء الحاق لكن يخالفه فيه الواقع والقانون فلما القانون فانه يمنع على الاطلاق - حسب ما صرح به اساتذة الحقوق - من جعل حالة فرانس القانونية في مزاب الحاقا لا بالاحتلال ضرورة ان البلاد لم تكن كية مهلمة بل





تطلب من مستودع كوجيا لوزي بوجيا فاني وشركتي سكوراسي  
بنهج مرسيليا عدد ٨ بتونس نمره التليفون ٩٣ - ٢٣ عنوانه التليفوني « كابوسكو »  
يشهد بارسال ما يطلب منه الى الخارج ويستند لا عطاء البيانات الكافية عما  
لديه من البضائع

## سكود - ايسار

من ارقى انواع الآلات المحركة « الاتوميلات » بالعالم هي الآلات الموجودة  
بمستودع كوجيا لوزي بوجيا فاني وشركتي سكوراسي التي تباع بعد التجربة بالمحل  
الكائن بنهج مرسيليا عدد ٨ بتونس - نمره التليفون ٩٣ - ٢٣  
ومن شرف هذا المحل بعد مرغوبه وزيادة

## هل سمعتم ؟

ان الحكيم طبيني طيب العينين المتخرج من  
كليه الطب العظمى بباريس والمعالج الخصوصي  
بمستشفى الآيت ومسنفى الحلقين والذي كان  
بنهج بن زركون بتونس قد فتح عيلا بنهج بل  
سوقه عدد ١٧١ لقبول المرضى ومعالجتهم باحترافه  
العصري الذي يغيد اليه عاجلا ومن غير تعب  
ولهذا الحكيم خاصيه ومهارة فائقة في معالجة  
امراض العينين الآتية : البياض والحبوب والشعره  
والكحل والحول والنزول  
وهو يعالج الفقراء مجانا

## اعلان

الاقشة والحراير باسعار متهاودة  
عند السيد علي التميمي الناجر بنهج  
البلاغية عدده قد جلب كثير  
من الاقشة الرفيعه مع رفق  
التمن والمساعدة الكليه فتحت  
العموم للذهاب الى هذا المحل

## الاقبال

من الشركات التونسية المظنى الشهيرة  
في مواد المطرية كالسكر والناي الرفيع  
والصابون والتمر والسعيد والشمع وانواع  
الكولونيات والخيوط والشكلاطه وغير ذلك  
ولها حرقه في العاصمه وغالب انحاء الاقاليم  
وتسكفل بارسال الوصايات لاربابها بواسطة  
البوسطه والخط الحديدي بدون ان يقتحموا  
مشاق السفر وتكبيد المصاريف واسعارها  
محدوده لا تقبل المما كسة فعلى الراغبين في  
اقتناء سلعتها عين نوع الوسق وتخايرتها بنهج  
غار الملح عدد ١١ وتلقونها بعدد ٣٤٠ مع  
تقديم شيء من ثمن البضائع المراد وشعها  
على الحساب

صاحب الامتياز عبد العزيز المحجوب  
طبعة (الهيئة) نهج الحزيرة عدد ١١ - بتونس

غيرهم ان القضايا الهامة انما تقدم بالتسليم  
والرعاية والوسائل السليمة الشرعية والقانونية  
فهل يقصد حضرة الكاتب بذلك الاغواء  
بهم والتعريض عليهم والتفرق بينهم وبين  
امتهم حتى ينكل بالجميع ؟ وكانى به يستغرب  
صدور تلك الصرخة الهائلة التي تسوج  
صددها الى اسوار باريس من امه ترى ان اقدس  
ما لديها من اليهود والوعود التي اوتبطت  
بها حياتها تكاد تمزق وتداس من امه حرة  
شهرت في التاريخ بحريه الامم الضعيفة من  
امه شعارها الحرية والمداولة والمساواة  
وهل يتنظر من الامة المزيانية غير ذلك  
وفيها غرق بنض ودمق من الحياة ؟ ان  
تسحب حضرة الكاتب من ذلك فليجب  
اكثر من موجب التشويش ومثارة

اذا غص انسان بالطعام يسقيه بالماء فاذا  
غص بالماء فيما ذا يستقيم ياترى ؟ ليفرض  
حضرته ان فرنسا بشابية مزاب وميزاب  
بشابة فرنسا وكاد لا قدر الله اي بحث بحقوقها  
اقلا تستعرض العالم القديم والجديد عليه  
مثلا ما استعرضتمهما في عام ١٩١٤ م ولم تكن  
محمته في ذلك ؟ او ليس من الانصاف  
ان يضم صوته لصوت مزاب حسب اعتراف  
به في قوله اني لا انكر ان الخطر حقيقي  
قال « وتلقا هاته التسهيلات اسرع  
جميع سكان الاراضي التابعة ما عدى المزيانيين  
فانهم صرحوا بواسطة طلبتهم المتعنتين بانهم  
لا يصلحون ابدا »

لا يخفى على من درس القضية المزيانية  
ان المشكل القائم بين فرنسا ومزاب منذ يوم  
٣ قري سنة ١٩١٢ لحد الان انما هو مبني على انه  
« هل يجب التجديد على مزاب لفرانسا ام لا ؟ »  
وهذا مبني على انه هل مزاب يحتر بفرنسا  
او ملحق لها ؟ وليس مبني على كيفية تنفيذ  
التجديد ومقداره وتعيين وقته ضرورة ان  
هذا التقط فروع لذلك الاصل ولا وجه  
للبحث في الفرع والحوض فيه قبل البت في  
الاصل . فاللزام على تلك التقط وتعداد  
درجات التساهل فيها من فرنسا او تعين  
المزيانيين لعدم جنود منهم لها انما يتاى بعد  
التسليم بوجوب اصل المساواة

اما تلبية تلك الاراضي لذلك فلا تتخذ  
كمجة على مزاب لما بينهما من الفرق ككرايت  
ثم انه هل بعد ذلك مبررا تبني عليه قاعدة  
الجبر والالزام لمزاب على انه كيف تتاى  
المصالحة في غير الامور الاختيارية ؟  
هذا تحقيق المقام فيما اذا واعينا جانب المدالة  
والحق والانصاف . وهو ما تحتمه الروح  
الديمقراطية .

اما اذا واعينا جانب القوة والتسلط فاي  
مانع لنا - وهي ذات الجيوش الجبرارة  
والاساطيل الجوية والبحرية - من تنفيذ ما

لها درجة معتبرة في العلم والعمل والاجتماع  
ولا بالاستلاء اذ الاستلاء يقتضي احلال سلطة  
الغالب محل سلطة المغلوب والواقع في  
مزاب بخلاف ذلك . ولا يعقد عمومي من  
البرلمان يستمد عليه شرعا كما جرى به العمل  
فيما عدا مزاب . اما القرار الوزيري المؤرخ  
في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ فانه لم يقصد به  
غير احكام وابطة الحماية المؤسمة بقصد من  
نواب الطرفين في ٢٩ افريل سنة ١٨٥٣  
ولكن قصد به شيء غير هذا فهو لم يزل  
مجرد مشروع ليصبح بصيغة القانون ففي  
المادة الثامنة من القانون الدستوري الفرنسي  
المؤرخ في ١٦ جويلية سنة ١٨٧٥

مانعه « لا تسليم ولا بدل ولا اضافة  
تراب لا بمقتضى قانون يصدر بالمرأه »  
وذلك لان كل تغيير يقع بتراب فرانسا لابد  
ان يغير شيئا من سلطاتها ولو فرضنا ان  
القرار الوزيري اثبت الاطلاق المزعوم لكان قد  
قضى باضافة تراب لتراب فرنسا من غير  
قانون .

على ان جناب الوالي العام المحترم مسيو  
« ستيف » نفسه يشتر في جوابه المؤرخ  
في ١٤ ماي سنة ١٩٢٣ لمجلس الدولة  
« بان القرار الوزيري ليس القصد منه الموافقة  
على معروض الحاق مزاب وانما هو الموافقة  
على النظام الاداري المراد جعله للبلاد »

وقوله « ان فرنسا عندما اخضعت بني  
مزاب ابقته لهم استقلالهم الاداري »  
واما الواقع فان حالة مزاب الاساسية لم  
تزل كما كانت عليه في الوقت الذي امضيت  
فيه معاهدة ٢٩ افريل ١٨٥٣ .

فاما من الوجهة الدينية فهم مستقلون  
فيها تمام الاستقلال بدون مداخله ما .

واما من الوجهة الشرعية فقضاهم الذين  
بنه بنوهم فتوافق عليهم فرنسا هم الذين  
يتولون ادارة محاكم الابتدائية والاستئنافية  
ولشهر فيها هي اللغة الرسمية واحكامهم  
بالقمة الاباضي ومعدتهم في ذلك كتاب  
« النيل » ولا تدخل فرنسا في ذلك الا اذا  
كان الحصان مزايا واجنيا وقد تزايد سلطانهم  
عند الاقتضاء .

واما من الوجهة الادارية والمالية .  
فشانهم « القواد » هم المديرون لشؤونهم  
والمسؤولون رسميا على بلادهم والمتكفلون  
بتوزيع الخراج المضروب في مقابل حمايتهم  
على البلاد واستخلاصه منهم بمساعدة اعضاء  
المجالس البلدية الذين يمينون بالانتخاب  
العام بعد كل ثلاث سنين والذين عن  
خصائصهم المعصدة على ميزانية البلاد السنوية  
والسهر على مصالحها . وتشير قراراتهم نافذة  
وبمبارة اخرى ان لاعضاء المجالس نوعا ما  
من سلطة التشريع والقواد سلطة التنفيذ